وطنيات واجتماعيات

من حياة المرحوم

عبد الوهاب بك خطابى

عضو الجمعية العمومية ، وعضو مجلس النواب

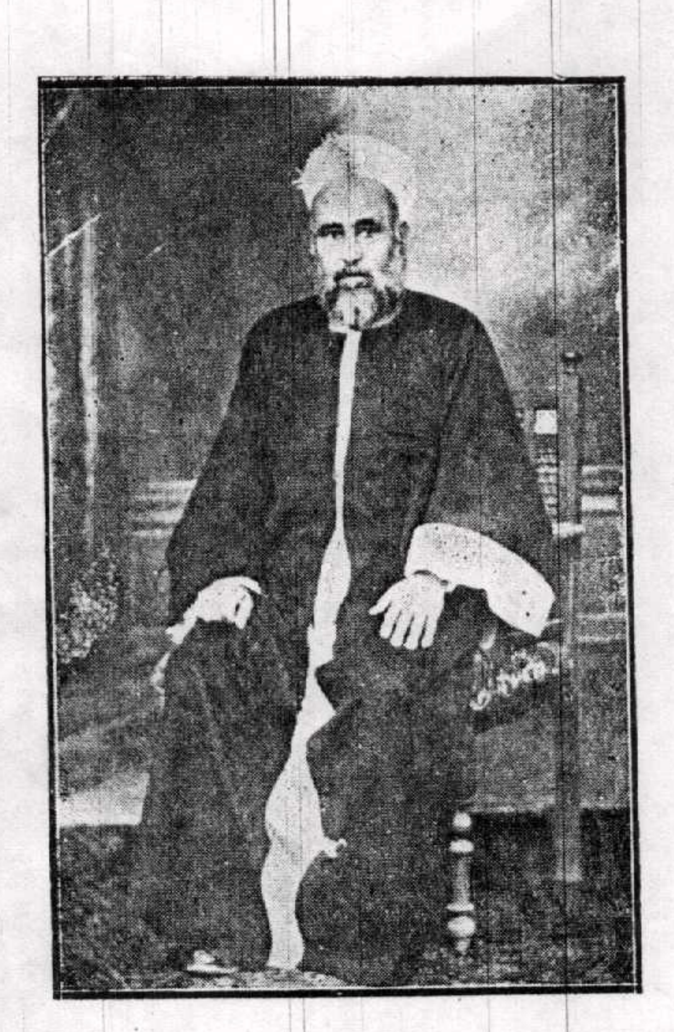
عن سيناء والاسماعيلية

جمع

محمد عبد الوهاب خطابى

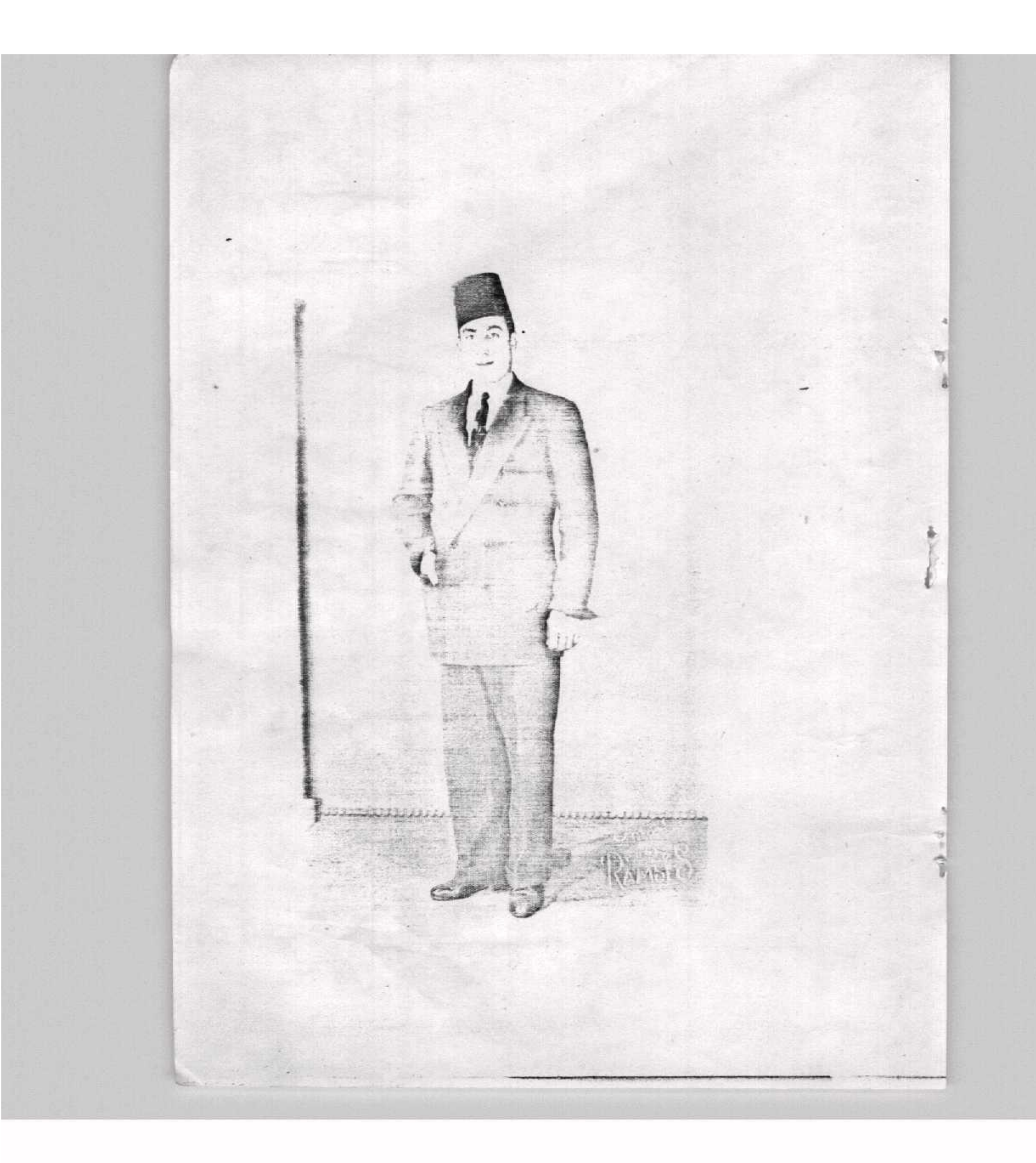
١٩٤٩

مطبعة عباس عبد الرحمن بشارع محمد علي بمصر



المرحوم

عبد الوهاب خطابي بك



الإهداء

إلى كل قارىء لهذا الكتاب

إليك أهدى كتابى وأنت أحد اثنين : فاما أنك واجده غير كاف لواسع وطنيتك فتدفع به إلى من تراه فى حاجة إليه . أو أنك ترى فيه غذاء لذهنك فتبقيه لنفسك . وفى كلتا الحالتين كسب لى وظفر : فلست أقصد إلا النفع العام وحسبى هذا ؟

محمد عبد الوهاب خطابى

التصدير

لايزال ماثلا فى خيالى ، منذ أيام الطفولة ، شخص ذلك الرجل الشيخ ، فى طول قامته ، وعلو جبهته ، ووجهه الملتحى الذى ينم عن كثير من هدوء النفس واتزانها ، وفى إشاراته وملامحه أثناء الحديث - ذلك هو المرحوم الشيخ عبدالوهاب سليمان خطابى بك . وقد كنت أراه أو أسمع صوته أكثر من مرة فى اليوم ، فقد كانت داره الكبيرة غير بعيدة من دارنا ، فكنت أسمع صوته هو وإمام البلدة وبعض كبارها عائدين من المسجد قبل شروق الشمس ، وكنت أراه فى كثير من الأحيان عند الظهر غاديا أو رائحا ، أو أراه عصرا فى حلقة الدرس بالمسجد يشترك فى المناقشة عند شرح الحديث أو الفقه فى مجلس خاله المرحوم العلامة الصالح الشيخ عبدالحافظ عمار إمام العريش ، حتى إذا جن الليل سمعت صوته أخيرا وهو عائد من المسجد .

وكثيرا ما كان يتاح لى أن أحضر مجلسه إما فى بيته وإما فى بيتنا وإما فى بيوت كثيرة كنا نتردد عليها ، ونحن أحداث ، ويسرنا أن نستمع فيها إلى أحاديث الرجال وما يتذاكرونه من أحوال العريش وسينا وتاريخهما ، والحوادث التى مرت بها وبالبلاد المصرية . ولا زلت أعى من ذلك الشيء الكثير ؛ لا زلت أذكر ما كانوا يقصونه فى سمرهم عن تاريخ « سينا » ، وتاريخ من تعاقب عليها من الحكام ، أو مر بها من أحداث مختلفة فى قديم الزمان وحديثه ، وما كان لكبارها من دور قاموا به فى تاريخ بلادهم عند التقلبات الدقيقة .

إن ذلك الشيخ الجليل ينتمى إلى جيل لم يبق منه أحد تقريبا ، جيل يرجع كله إلى القرن التاسع عشر ، كان يجمع بين الصلاح والعلم والفضل والكرم ، والخبرة بالحياة ، وكيفية معالجتها ، وحل مشكلاتها ؛ كانت بيوتهم أبدا مفتوحة للزائر والضيف والمحتاج وصاحب المشكلة ، وكانت كلماتهم مسموعة ورأيهم سديدا ، وأريحتهم تدخل الراحة على النفس ، كانوا هم الرؤساء غير الرسميين ، وكانوا يتولون من حل المشكلات ، وتدبير الأمور ، والفصل فى المخاصمات ، وإصلاح ذات البين فى كثير من الهدوء والعدالة ، ومراعاة الفضل بين الناس ، أكثر مما يتولاه الحكام الرسميون ، كانوا كالآباء هم المرجع أولا ، ولا يخرج عن طاعتهم أو يتمرد على أحكامهم إلا من يكون متمردا على الأبوة

البارة . فالشيخ عبدالوهاب ـ رحمه الله ـ من جيل قد انتهى عهده ، وانتهى بانتهائه كثير من البر والخير والصلاح والسلام .

كان رحمه الله من عائلة قديمة فى العريش ترجع ـ فى أغلب الظن ـ إلى حاميات تركية كانت ترسل لحماية قلاع سينا ، وكانت تتولى حكم هذه القلاع وما جاورها . وقد ولد حوالى عام ١٨٦٨ م ، وتعلم القراءة والكتابة على معلم بالعريش ، وأحاط بكثير من علوم الدين والمعاملات على النحو الذى كان ميسورا لمتعلمى ذلك العهد ، وكان فضله وعلمه مما دعا ـ فى ٦ يناير من سنة ١٩٠٨ ، فى آخر انتخاب للجمعية العمومية ـ إلى اختياره ممثلا للعريش والاسماعيلية ، وكانت له فى الجمعية أعمال جليلة . وقد منحه الباب العالى بناء على طلب الخديوى عباس حلمى الثانى مرتبة البكوية والنيشان المجيدى الرابع حتى إذا نشأت الحياة النيابية بمصر فى العقد الثالث من القرن العشرين كان رحمه الله نائبا عن شبة جزيرة سينا أكثر من مره ، وكانت له فى مجلس النواب جهود مشكورة ، وجهها لاصلاح أحوال العريش وما جاورها ، ولم يزل رحمه الله من العاملين على خير بلاده حتى انتقل إلى جوار ربه فى عام ١٩٣١ م .

ان تاريخ حياة هذا الرجل ، وتاريخ حياة طائفة من جيله سلسلة من الجهود لتكوين شخصية صحراء سيناء وتقويتها وإصلاح شأنها لتكون ـ وهى الباب والمدخل إلى الأرض المصرية من الشرق ـ قوية على النحو الذى يليق بموقعها الجغرافى الهام بالنسبة لسلامة الدولة المصرية .

وإنى إذ أرى اهتمام الولد البار بتخليد آثار أبيه ، لا يسعنى إلا أن أقدر فيه هذه الروح وأن أنبه إلى ما يشير إليه هذا العمل من وجوب العناية بشبه جزيرة سينا وأهلها وباستغلال مواردها الكامنة ، وبتمكين نقط الدفاع والقواعد الاستراتيجية فى وقت نجد فيه الأوضاع فى الشرق الأدنى قد وصلت إلى موقف يقتضى أن تكون العناية بشبه جزيرة سينا دعامة من دعائم سياستنا المصرية من الناحية السياسية الخالصة ومن الناحية الحربية والاقتصادية والاجتماعية .

وإنى لأتمنى للابن من الفضل والبر والعمل ما عهدته فى الوالد رحمه الله ؟

دكتور محمد عبد الهادى أبو ريدة

أستاذ مساعد بكلية الآداب ـ جامعة فؤاد الأول

المقدمة

أتشرف بتقديم هذا الكتاب وفيه ما استطعت جمعه عن جهاد رجل طال وما انثنى عن طريق الحق وابتلى بسجن وتعذيب وتضحية فما لان عن جادة الصواب ولا حاد عن مبدئه ووفديته فى يوم من الأيام ، بل ظل يواصل مسعاه فى صبر وإحتمال واناه إلى أن توفاه الله عام ١٩٣٤ . ذلك الرجل هو المرحوم والدى عبدالوهاب خطابى بك عضو الجمعيـــة العمومية عن مدينتى الاسماعيليه والعريش فى دورتين كاملتين وعضو مجلس النواب عن دائرة سينا فى دورتين متلاحقتين أيضا ، وكان لزاما على وقد علمت عن جهاده الشىء الكثير وقرأت له المواقف المشرفة ألا أبخل بما قدم لمصر عامة ، وسينا والإسماعلية خاصة ، من خدمات جليلة ، لا أقل من أن تنشر عنه ليستفيد بها الخاص والعام وتكون أيضا دعامة قوية لمن تحدثه نفسه للجهاد فى سبيل بعض أو كل من أجزاء هذا الوطن الغالى ، وإنه لميراث أفخر به على كل ميراث ، ويفخر به معى كل معاصر لهذا الرجل ، فما سيأتى فى هذا الكتاب ترون أنه قام بسلسلة أعمال جليلة مجيدة : فمنها ما كان أيام عضويته بالجمعيـة العمومية ومنها ما كان أيام عضويته بمجلس النواب : أما ما كان بالجمعية العمومية فهذا بيانه : —

١ — طلب مد سكة حديدية من القنطرة للعريش — فوعدته الحكومة المصرية بذلك عند ما يتوفر المال اللازم ، وجاءت الحرب العالمية الأولى فنفذ الطلب فورا ، وللضرورة الحربية حينذاك .

٢ — إنشاء مدرستين ابتدائيتين : إحداهما بالعريش ، والاخرى بالاسماعيلية لنشر العلم والرقى بهاتين البلدتين ، وقد تحقق هذا منذ زمن بعيد وأصبح لهاتين المدرستين

الفصل الأول فى تربية النشء وإعداده لمستقبل باهر سعيد .

٣ — طلب بيع الأراضى الواقعة بين نفيشة وفايد والقنطرة ، وقد كانت هذه الأراضى من أملاك الميرى ، وقد أجيب هذا الطلب وأصبحت هذه الأراضى مملوكة فعلا للأفراد ، ونتج عن ذلك استثمارها واستعمارها بما عاد على أهالى الاسماعيلية ، وما حولها بأعظم الثمرات .

٤ — وجود أسكله على شاطىء البحر الأبيض المتوسط تجاه العريش لتكون مرسى للسفن وتسهيلا للمواصلات البحرية . لم تتمكن الحكومة من ذلك حتى الآن ؛ ولو وجد هذا الميناء لأفاد الجيش المصرى فى حملته التأديبية الأخيرة ضد اليهود وضد ما يخبؤه المستقبل لمصر .

٥ — طلب سحب الادارة والقضاء بسينا من يدى الانجليز وإلحاقهما بنظارتى الداخلية والحقانية . وقد تحقق هذا الطلب وتبعت سينا للادارة المصرية بعد أن كان الموظفون بها ينقلون إلى السودان وبالعكس ، مما كان أثره السىء يظهر جلياً عندما استقل الانجليز بادارة السودان منفردين ، وبالتالى تكون سينا فى حكم السودان فتنسلخ أيضاً عن مصر وتفقد بذلك مصر جزءاً كبيراً من أملاكها ، وكان بسبب هذا الاقتراح الضار بمصالح الانجليز والذى فوّت عليهم الفرصة فى ضم سينا للسودان أن بعثوا بأحد سماسرتهم المدعو « نعوم بك شقير » ليعرض على المرحوم والدى مالاً وجاهاً وأورى له من صنوف الاغراء ما يسيل له لعاب الكثيرين فى هذا العصر على أن يعدل عن هذا الاقتراح أو أن يخفف من حدة المطالبة بتنفيذه ، إلا أن محاولته ذهبت أدراج الرياح وذهبت معها آمال الانجليز ومطامعهم . وهكذا تربصوا به وانتظروا اللحظة المواتية ، فما أن أعلنت الأحكام العرفية باعلان الحرب العالمية الأولى حتى قبض عليه ، وأخذ أسيراً ، وظل فى معتقلات بلبيس ومصر الجديدة تسع وعشرين شهراً ، يوالى من هؤلاء المنتقمين ألواناً من العذاب والاضطهاد فضلا عما لحقه من أضرار بالغة وخسائر

فادحة ، وتضحيات جسيمة ، أصابت كيانه المالى فى الصميم بسبب هذا الاعتقال وسببت لبعض أفراد عائلته انتقاماً واضطهاداً لا مثيل له . إلى أن تنفست مصر الصعداء بالافراج عن المغفور له سعد زغلول باشا ، وبالتالى كبار المصريين المعتقلين ، فلما أفرج عنه عاد إلى جهاده أقوى إيماناً وأثبت عقيدة للدفاع عن مصر وعن بلدة ، إلى أن قبضه الله لجواره وهو موقن أنه أرضى ربه وضميره ووطنه . هذا وحينما إطلع المغفور له سعد زغلول باشا على هذا الاقتراح عام ١٩٢٦ بارك لصاحبه وقال له (لقد أديت لمصر بهذا الاقتراح خدمة لا تنسى يا خطابى بك) .

ومنها ما كان أيام عضويته بمجلس النواب ، وقد قدم المطالب الآتية : —

١ — طلب إعادة محكمة العريش التى نقلت نهائيا عقب إعلان الحرب العالمية الأولى وإلغاء قانون الصحراء المعمول به إزاء هذه الجهة . وقد أجيب إلى هذا الطلب وتقرر إعادة المحكمة بناء على إجماع لجنة الحقانية بمجلس النواب سنة ١٩٢٧ ، وكان مقرر اللجنة الأستاذ محمد صبرى أبو علم افندى ، فأوصت اللجنة بسرعة رجوعها وقيدها على حساب ميزانية الدولة فى العام نفسه ، إلا أن مساع خفية أبطأت التنفيذ مدة ومن حسن الحظ أن أعيدت المحكمة ولو بعد حين على يد مقرر لجنة الحقانية ووزيرها المرحوم محمد صبرى أبو علم باشا حيث افتتحت رسمياً عام ١٩٣٧ ، وبذا اطمأن الناس على حياتهم وأموالهم وحريتهم ، وقد كانت قبل ذلك مهددة أيما تهديد بهذه المهازل التى كانت تجرى على ألسنة ضباط تنتدبهم وتنصبهم مصلحة الحدود لهـذا الغرض ليست لهم أو على الأصح ليست لأكثرهم دراية بالقضاء ولا بالادارة إطلاقا ، ولو أننا رجعنا لهذا العهد البغيض لا نجد أمامنا سوى انتشار الفوضى وتفشى الرشوة والاستبداد بالضعيف ، والانتصار للمادة إنتصاراً لا يبرره الحق ولا يؤيده المنطق . وإنه لعهد أساء لسمعة الحكام ، أضعاف ما لحق المحكومين من ضرر وعنت ، وترك فى نفوس الأهلين أسوأ الأثر وأشنع الذكرى .

٢ — طلب إبقاء محافظة سينا بمدينة العريش كما هي وعدم نقلها إلى السويس أو بورسعيد كطلب جارفس بك محافظ سينا الانجليزى يومئذ ، وقد أجيب هذا الطلب وبقيت المحافظة رغم مسعى المحافظ الذى استعان بالمندوب السامى لهذا الغرض ، وإنه لو تم نقل المحافظة للجهة التى كان يودها المحافظ للاقى الأهلون كل تعب ومشقة فى قضاء أتفه المصالح التى تضطرهم للسفر لمقر محافظتهم أيا كان مقر هذه المحافظة .

٣ — تتبع مدرسة العريش الأميرية لوزارة المعارف العمومية بدلا من الحربية ، وقد تم ذلك فعلا فنشطت الدراسة ، وزاد عدد المعلمين والمتعلمين زيادة أدت للنهوض بالبلد نهوضا ماكانت تحلم به لو ظلت المدرسة خاضعة لنظام وزارة الحربية العتيق .

٤ — إعفاء طلبة مدرسة العريش الابتدائية الأميرية من دفع المصروفات المدرسيه ، وقد كان ، وأعفيت طلبة هذه المدرسة من دفع المصروفات ، فأقبل عليها الفقير والمعدم ، ونهل من علومها الجميع نهلا عذبا أوصلهم إلى ما هو أرقى وأنفع .

٥ — انشاء إستراحتين ، احداهما للرجال : والأخرى للسيدات بمحطة القنطرة الغربية ، وقد تم بناء هاتين الاستراحتين ، ولا زالا يستقبلان الضيوف الأعزاء يوميا بلا انقطاع فهونا بذلك السفر على أربابه والتعب على أصحابه .

٦ — طلب معافاة أبناء العريش من دفع المصروفات المدرسية لدى دخولهم المدارس الثانوية بالقسم الداخلى . وقد وافق مجلس النواب على إدخالهم بربع مصروفات ، وأصدر قراره فى هذا الشأن . وبذلك خفف العبء على مريدي التعليم ومحبيه ، وجعلهم ينعمون بهذه الميزة التي أوجدها لهم والد بار بهم ، ساهر على مستقبلهم ، عامل على تثقيفهم بشتى الطرق وأبسط التكاليف .

٧ — ضم الخط الحديدى ما بين القنطرة ورفح على الحدود المصرية الفلسطينية ، والذى أنشىء إبان الحرب الكبرى الأولى على أكتاف مصرية وبهمات مصرية إلى الدولة المصرية بدلا من حكومة فلسطين أو وزارة الطيران البريطانية صاحبة الحق

وأرفق بالطلب تقريراً عن ايراد الخط فى عشر سنوات . وقد كتب هذا التقرير الأستاذ أسعد عرفات أفندى أحد أبناء سينا المخلصين ، وقد كان موظفاً بهذا الخط ، وضحى بوظيفته على مذبح هذا التقرير - هذا الطلب ظل يتأرجح مدة طويلة من غير أن تجسر الحكومة المصرية على البت فيه - الى أن هيأ لها الظرف أن تسترده من وزارة الطيران البريطانية فعاد الى مصر مع جميع موظفيه وعماله ومحطاته، وعاد بذلك الى الوطن حقه وقد كان مغتصباً منه وأصبح الخط ملكا خالصاً للدولة المصرية، وانها لأمنية شعرنا بعزتها الآن وشعر مقدم الاقتراح بعزتها منذ عشرين عاما.

٨ — طلب إعفاء صيادى السمك بجهة الطور من دفع نصف قيمة رخصة الصيد حال سفرهم للسويس وذلك لأنهم لا يزاولون هذه المهنة إلا فى شهرين من أشهر السنة، وقد أجيب هذا الطلب فرفع عن كاهل هؤلاء المساكين شيئاً طالما طالبوا به مراراً .

٩ — الاستفهام عما جاء بجريدة المانشستر جارديان بشأن ضم سينا لفلسطين من عدمه والنتائج التى تترتب على هذا الضم : أجيب على هذا السؤال وسؤال مماثل لحضرة مصطفى بك الشوربجى بأن شيئاً من هذا لم يحصل وأن الحكومة المصرية متمسكة بأى جزء من أجزائها، وبذلك اطمأن أهالى سينا على وطنهم ووطنيتهم من الضياع فى أيدى الصهيونيين .

١٠ — طلب بإعفاء أهالى العريش من دفع العشور على زراعاتهم التى تروى بماء الأمطار. وقد أعفى الأهالى فعلاً فى السنين التى مرت حال نيابته عنهم فأعانهم بذلك على معاشهم وخفف الضغط عنهم، وجعلهم يستقرون فى موطنهم، ويطمئنون لحكومتهم التى أظهرت عطفها عليهم .

١١ — طلب بإعفاء أهالى العريش من دفع رخص السمان - لقد توفى طالب الاقتراح قبل أن يواصل مسعاه فى الحصول على ذلك، ولم يتم نائب بعده ما بدأه، فظل هذا الاقتراح

من غير تنفيذ حتى الآن .

١٢ — إعفاء المتقدمين من أهالي سينا لعضوية الشيوخ من ضرورة دفع مال يوازى ما يدفعه عضو الشيوخ بجهات وادى النيل نظراً لفقر منطقة سينا عن باقى جهات القطر، وقد أحيل هذا الاقتراح على اللجنة الدستورية لأخذ رأيها فى ذلك ولا أعلم بالضبط ما تم بخصوصه ويقينا أن هذا الاقتراح هو اقتراح عادل وطلب حق. ولا أظن أن الحكومة تمانع فى إجابته متى حركه محرك واهتم به صاحب شأن .

١٣ — اقتراحات بطلب ضم الادارة بسينا للداخلية بدلا من الحربية، بعضها أيام الجمعية العمومية. والباقى أيام مجلس النواب ، وقد سعت لعرقلة التنفيذ وزارة الحربية بايعاز من مصلحة الحدود صاحبة الشأن حتى لا تفلت الادارة من يدها وهى أساس وجودها، وسر بقائها ، ومرتع موظفيها فيما تضفى عليهم من خير ورزق عميم ، وكان من نتائج هذه الاقتراحات واقتراح إعادة المحكمة أن انقطع سابل هؤلاء المرتزقة ، ففكروا فى تدبير أمر يعكر على الأهالى صفوهم وينغص عليهم حياتهم، فأدخلوا على الحكومة حيلة وادعوا باسمها باطلا بأن أملاك أهالى سينا المملوكة لهم منذ مئات السنين إن هى إلا قلاع وحصون ومناجم تدخل فى حكم المنافع العامة التى لا يصح للأهالى تملكها ، وفقط ينتفعون بها الحين أخذها منهم ، ومتى يكون الأخذ؟ إذا أراده أحد الموظفين بهذه المصلحة ، فيمنعه من هذا ويعطيه لذاك، حتى يصبح الأهالى تحت رحمتهم ورهن اشارتهم فما أضاعته سحب السلطة منهم أوجدته هذه الحالة التى تتحكم فى كيان الناس وملكيتهم ولكن الأهالى وقد خبروا ألاعيب هذه المصلحة قد انتبهوا لذلك فقاوموا هذه الحركة اللعينة مقاومة أضاعت آخر فرصة لهؤلاء الحاكمين الذين يريدون حكم أهالى سينا قهراً وبلا نظام أو قانون ، هذا وعلى ذكر هذه الاقتراحات أقول أنه لو نفذت الحكومة ما جاء بها لانتظم القضاء والادارة انتظاماً يوفر على الحكومة والأهالى التعب والمشقة وإطالة أمد التحقيقات الناتجة من عدم إلمام رجال الادارة التابعين لمصلحة الحدود بنظم القضاء وقوانينه ، ودليل على هذه الفوضى ما كان من موقف هذه الادارة فى النزاع

القائم بين عائلتين كبيرتين واستفحاله، لاستهتارهم بتلك الادارة لما كان يرتكب أمامها وعلى مسمع منها من جنايات شتى دون أن تحرك لذلك ساكناً، ولم تساعد النيابة فى القبض على الجناة مما زاد فى طغيان القوم وتحرشهم، وحدا بمصلحة الحدود أن ترسل للعريش المحافظ تلو المحافظ ليعيد النظام ويحافظ على هيبة الحكومة فى غير جدوى ؛ وقد استمرت هذه الحالة ثلاث سنوات تقريبا إلى أن بعث لسينا محافظها الحالى سعادة محمد زكى عبد الحميد بك ، وكان ذا شخصية قوية فأمكنه بما أوتى من شجاعة وما اتصف به من حزم أن يجبر الناس على احترام القانون والخضوع للسلطة القائمة بعد أن شقوا عليها عصا الطاعة فى عهد سلفه، فهذا أعاد الطمأنينة فى النفوس بعد أن كانت مجرد وهم أو خيال ، وقاد البلد إلى بر السلامة ، وهذا فى نظرى راجع لنفوذه الشخصى وصفاته الممتازة ، ولا أنسى أن أشيد بفضل سعادة صلاح بك المفتى وكيل محافظة سيناء حاليا ، وبالدور الذى قام به أيام أن كان مأمورا لقسم سيناء الشمالى ، وما أبداه من نشاط ويقظه ساعدا فى إعادة الطمأنينه الى تلك الربوع ، ولولا ذلك لرأينا بسبب تهاون هذه الادارة العجب العجاب .

* * *

هذا ما وجدته مثبوتا بمحاضر الجمعية العمومية من عام ١٩١٠ — ١٩١٢ وبمحاضر مجلس النواب من عام ١٩٢٤ — ١٩٢٨ من اقتراحات ستأتى بعد بنصها الكامل أردت أن أقدمها للذكرى والتاريخ وأنها لذكرى أغتبط لها ، وتاريخ أعتز به ، ونواة صالحة لمن أراد جهاداً ينفع به بلده وأمته ، وإن شخصاً هذا ميراثه وقد ضحى بماله وصحته وراحته وأكب على خدمة أهله ووطنه لجدير أن يخلد بأعماله وألا ينساه قومه ، وأن يتخذوا لأنفسهم هدياً من هداه وسبيلا من مسعاه ، فبذلك يؤدى كل فرد منهم واجبه كاملا فيصبح الوطن بهذا غنياً بأفراده غنياً بأعماله ، فلا عاش من استكان ورضى بالخضوع ، ولا [illegible] من انزوى بنفسه عن المجموع ، وفى هذا فليتنافس المتنافسون ؛ وفى ذلك فليعمل العاملون ؟

محمد عبد الوهاب عطالى
ابن العرايشى ومقيم بالحسينية (شرقية)

الاقتراح الثامن

ايجاد محكمة جزئية أو محكمة كبرى بالعريش

قررت نظارة الحقانية إنشاء هذه المحكمة؛ وتنفيذ هذا القرار موقوف على صدور الأمر العالى المعروض الآن على مجلس شورى القوانين الخاص بالغاء القضاء الاستثنائى فى جهة العريش .

صحيفة ٦٦

حضرة عبد الوهاب أفندى سليمان اقترح على الجمعية العمومية بأن تطلب من الحكومة التصريح ببيع أطيان الميرى الواقعة بين نفيشة وفايد والقنطرة وبورسعيد إلى الأهالى اللذين عرضوا عن رغبتهم تصليحها .

الاقتراح الحادى والعشرون

صحيفة ٨٥

اقترح حضرة عبد الوهاب أفندى سليمان إنشاء سكة حديد تتصل إلى العريش .

ترى الحكومة أن هـذا الخط لايصادف نجاحا تجاريا، سواء أكان فى الوقت الحاضر أو فى المستقبل القريب. وان خطوطا كثيرة غيره يجب إنشاؤها بالأفضلية عليه

الاقتراح الخامس

إنشاء مدرستين أميريتين فى مدينتى العريش والاسماعيلية



سبق أن نظارة المعارف أجابت فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٧ على مثل هذا الاقتراح.

* * *

حضرة عبد الوهاب أفندى سليمان اقترح على الجمعية العمومية بانشاء أسكله على شاطىء البحر الأبيض تجاه العريش لتكون مرسى للسفن، وتسهيلا للمواصلات البحرية، وترويجا للتجارة التى تزدهر بانشاء هذا الميناء.

صحيفة ١٨٧ — ١٨٩

- تلى اقتراح حضرة عبد الوهاب افندى سليمان المختص بطلبه جعل مدينة العريش تابعة إلى الداخلية لا إلى الحربية، وهذه صورته.

لم تخطىء حكومة مصر السابقة فى اعتبار مدينة العريش من الثغور المصرية لوقوعها على شاطىء البحر الأبيض، وكونها أول ما تقع عليه عين قاصد مصر من جهتها، فهى عنوان التمدن والحضارة فى مدن القطر المصرى، ولهذا كانت بين الأنف والعين من حكومة مصر السالفة، وظل أهلها متمتعين بكل حق مخول من القوانين والنظامات لسكان مدينة متحضرة.

بقيت مدينة العريش على تلك الحالة الراضية حتى قبيل مسألة الحدود، ومن يومئذ بدأت يد نظارة الحربية تعبث بادارة هذه المدينة وانتزعتها بادىء بدء من الحكومة الملكية وتولت أمرها بصفة وقتية، ثم ترقت شيئاً فشيئاً إلى مصالحها فقبضت على أعنتها تسيرها كيفما شاءت وأرادت، وما لبثت أن سلخت الثغر بجملته من حكومة مصر بحجة أنه واقع فى الحدود، وصيرته فرعا من فروعها تجرى عليه قوانين حربية ونظامات عرفية، وبهذا أمسى فى إدارته وقضائه تابعا لقلم مخابرات السودان، وأشبه بجزء منه، تتبادل الموظفين فيه التنقلات من وإلى السودان. ذلك أجرته نظارة الحربية ابتداعا بل افتياتا على الحكومة المصرية، إذ لم تصدر به أوامر عالية أو دكريتات خديوية. ومعلوم شدة القوانين الحربية ويبس أوامر ونواهى رجال الجيش

وتعذر انطباقها وملاءمتها لسكان البلاد المتحضرة . كما أنه بديهى عدم العدالة الكافية فى الأحكام العرفية . وقد شعر أهالى العريش وعربانها بسوء العقبى من ذلك فهبت وفودهم قبل اليوم إلى العاصمة ، وواجهوا رجال الحكومة شاكين من تصرفات رجال الحربية فى شئون مدينتهم من اختصاصاتهم القضائية والادارية بلا مسوغ ، فاصدرت الاوامر باسترجاع القانون القضائى إلى محافظة العريش وإجراء التقاضى به ، ولم تزد على هذا ، فبقيت الادارة ورجالها من المحافظ إلى المعاون حتى الشرطى تابعين للحربية ، وأن القضاء إذا كان لازما للشعوب ، فالادارة ألزم ، بل عليها علة العدل فى القضاء ومنفذة له على وجه العدل ، فاذا لم تكن إدارة أو كانت ، ولكن القائمين بها مفرطون متساهلون أو مفرطون مبالغون ، فلا ثمرة للقضاء ولا جدوى .

وبقولى بمحل إن رجال الجيش لا يصلحون لتولى إدارة شعب مطلقا لما هو معروف عنهم من خشونة الطباع وغلظ الكبود ، ذاك الذى ما خفى أنه غريزة نفس الجندى ، ولذلك فان أهالى العريش بدون مغالاة فى استعباد وإهانة ، ومحال أن ترقى جماعة شغلهم الحاكم بسوء تصرفه وشديد معاملته .

لحرام أن تترك الحكومة المصرية عدداً كبيراً محسوبا من رعاياها فى سجن الاسترقاق مهانا ، فى حين أنها ترغب كل الرغبة أن يعم العدل وترقى الشئون . وإذا كان إحتجاج نظارة الحربية على البقاء فى العريش لأنها واقعة على الحدود المصرية ، فهو إحتجاج غير صحيح ، ومدينة العريش بعيدة عن الحدود بعداً شاسعا ، وبنوع خاص عن الحد الشرقى الذى يفصل مصر عن سوريا ، فبينه وبين العريش مسيرة خمسة أيام للمجد ؛ وفى هذه المسافة توجد محطات ونقط متعددة يحسن أن تكون معاقل وثكنات لرجال الحربية إن كان المراد خفارة الحدود ، لأن اللائق بالخفير والحارس أن يوجد فى النقط المتباعدة عن السكان لا أن يكون وسط الذين يريد حراستهم .

تلك شكاوى أهالى مدينة العريش ، أعرضها على مسامع رجال الجمعية العمومية

المحترمين ، وأطلب من حضراتهم موافقتى فى عرضها على مجلس الشورى لنظره ، ومخابرة الحكومة بتنفيذ مقترحى عليها ، وإعادة الادارة الحاكمة فى العريش إلى نظارة الداخلية كما كانت من قبل إن رأوا ذلك صوابا .

سعادة الرئيس : وما رأى الهيئة فى هذا الاقتراح ؟

تقرر بأغلبية الآراء تبليغه إلى الحكومة .

محضر ٣١ مارس سنة ١٩١٢

صفحة ١٨٢

تلى الاقتراح المقدم من حضرة عبد الوهاب سليمان افندى المختص بتبع العريش لنظارة الداخلية بدلا من نظارة الحربية . وهذه صورته :

كنت اقترحت فى الدورين الماضيين فصل الأعمال القضائية والادارية فى العريش من رجال الحربية وتسليمها إلى نظارتى الحقانية والداخلية، فأنشأت الحكومة فى العريش محكمة أهلية ، لكنها مع الأسف لم تتم جميلها ولم تفصل الأعمال الادارية عن رجال الحربية .

فتكررت الشكوى من أهالى العريش فى هذا الموضوع ، والحكومة معرضة عن الاجابة قولا وفعلا ، ولم نعلم لذلك سبباً خصوصا بعد استثناء دائرة محافظة العريش من قانون سينا .

إذا كانت الحكومة تقول أن وجود رجال الحربية لازم فى العريش لكونها آخر أملاك الحكومة المصرية لتحافظ على الحدود ، قلنا نعم لها حق المحافظة على الحدود ، والحدود بعيدة عنا بعدا شاسعاً ، بل وبها عدة نقط ومحطات ، ويوجد بها الآن من العساكر والصف ضباط الكفاية لخفارة الحدود وحفظها . ومع ذلك فلتكن نقطة حربية فى نفس العريش ان شاءت ، ولها منا الساعد الأقوى فى نجاز مهمتها ، ولكن ينتزع منها كل ما يتعلق بأحوالنا الادارية ، ويعهد بها الى مأمورين تابعين لنظارة الداخلية ومن رجال الضبطية القضائية ، وحينئذ نبحث فيما يرقى بلدتنا ويجعلها فى مصاف البلاد العظيمة من مدن القطر المصرى .

وإذا قالت الحكومة أن ذلك يكلفها شيئا من المال قلنا لها أنه يجب عليها أن لا تضن على بلدتنا بالأموال لاصلاحها ، اذ أنها أول بلد يراه الآتى من آسيا من أملاك الحكومة

المصرية . وفضلا عن ذلك فان النيابة هناك تؤدى أعمال البوليس ؛ أي أنها فى انتقالاتها لعمل التحقيق تنفق كثيرا من الأموال مما يمكن به سد معظم نفقات وجود الادارة الحقيقية فى العريش [illegible]

الحكومة تعلم علم اليقين أننا لا نطلب جديدا ، ولا نستدنى بعيدا ؛ بل نطلب إعادة إختصاصاتنا الادارية لنظارة الداخلية كحالتها الأولى ؛ كما أنها لا تنكر أحقيتنا فيما نطلبه ، وأظن أن ما يلقنها من الأوهام الغير صحيحة فى هذا الصدد يحملها على التوانى ولكنها اذا أرادت أن تسمع الكلام الحق ؛ نقول لها أن سلخ الادارة من يد رجال الحربية فى العريش والحاقها بنظارة الداخلية ؛ أنفع وأصلح للسكان والمكان لأننا نرى أن إصلاح حال أهالى العريش وتمام راحتهم واطمئنان أفكارهم ان تكون بلدتهم العريش وما يتبعها من الضواحى محافظة كما كانت تابعة لنظارة الداخلية .

لذا فانى أقترح على هيئة الجمعية سحب الأعمال الادارية بالعريش من يد رجال الحربية وإعادة بلدتنا محافظة تابعة للداخلية كما كانت ، وإن خمسة وعشرين ألف نسمة تقريبا فى العريش وملحقاتها يرجون بلسانى تبليغ هذا الاقتراح للحكومة ، وأنا أرجو من حضرات أعضاء الجمعية الكرام موافقتى على مقترحى هذا ، وأطلب تنفيذه من الحكومة إن رأته عدلا وصواباً .

موافقة عمومية على تبليغه للحكومة .

محضر ٣١ مارس سنة ١٩١٢

صفحة ٢٩٨

تلى اقتراحان لحضرة عبد الوهاب سليمان أفندى الأول بطلب مدرسة إبتدائية بالاسماعيلية وهذه صورته :

من البديهى الذى لا يختلف فيه اثنان ، ما لحكومتنا السنية من الأيادى البيضاء والفضل العميم فى تشييد المدارس ، واقامة دور العلم ، والسعى المتواصل فيما يعود بالخير والمنفعة على جميع البلاد . نعم لقد شوهدت غير مرة تبذل ما عز لديها وتفرغ جهدها وتعمل بقدر ما يمكن على تحقيق رغبات الأمة وأمانى نوابها ، لذلك كلفنى أهالى مدينة الاسماعيلية ذات الأهمية العظمى ، بابلاغ رجال الحل والعقد ، بأنهم فى حاجة لانشاء مدرسة أميرية (إبتدائية) تسهل لهم طرق تعليم أبنائهم . والحق أنها جديرة باجابة هذا الطلب الشريف تعميما للعدل وجريا على المساواة بين الرعية، ولا شك فى أن حضرات رجال الجمعية العمومية المحترمين يرون موافقتى على هذا الرأى ويتفضلون بضم أصواتهم لصوتى ، ويقررون معى مطالبة الحكومة بتنفيذ مقترحى هذا ، وهى بالطبع لا تضن بالمال فى سبيل رقى الأمة وإنتشالها من حضيض الجهالة إلى طود الرفعة ، والله يوفقها إلى ما فيه خير البلاد وإسعاد العباد .

والثانى : بطلب إنشاء مدرسة إبتدائية بالعريش .

أصبحنا والحمد لله فى ضحوة نهار القرن العشرين ، وقد أنارت سماء العلم ربوع المدن المصرية قاطبة ، وطفقت المدارس تمطرنا رجالا تربوا فى حضانتها وامتصوا من أثدائها ألبانا غذت نفوسهم، وهذبت عقولهم، وقومت أخلاقهم ، حتى أصبحوا فطاحل فى كل فن وأساتذة فى كل علم ، وقد بلغ تعداد المتعلمين على وجه أرض مصر وتحت سمائها مبلغا عظيما . ولو تأملنا لوجدنا أن لكل مدينة بل ولكل قرية قسطا وافرا منهم ، ولا شك فى أن الفضل فى ذلك راجع إلى سهر الحكومة على هذه الغاية الشريفة .

غير أننا نأسف كل الاسف لحرمان ثغر العريش من جميع موارد الحياة ، مع أنه قطعة من مصر ، وثغر من ثغورها المهمة . ولا ندرى لماذا غفلت عين حكومتنا الساهرة على جميع المصالح الحيوية عن إعطاء هذا الثغر قسطه من التعليم أسوة بغيره. نقول ذلك ونقدر عدد سكانه مع ما يتبعه من الضواحى بـ ٢٥٠٠٠ نسمة ، نجعل من بين هذا العدد ألفا فى حاجة إلى التعليم ، ولكن حرموه لعدم وجود معهد لهم ولبعد ثغرهم عن بلاد العمران . نزيد على ذلك عدم مقدرة الاهالى على تحمل المصاريف .

لذلك أعرض طلبى هـذا على مسامع رجال الجمعية العمومية المحترمين ، ولى آمال فى أن يساعدونى على مطالبة الحكومة بانشاء مدرسة ابتدائية بالعريش بمصاريف مناسبة لحالة السكان ، إذ لايتم العدل حتى يكون فيه سواء الخاص والعام ، ويشمل به القاصى والدانى .

تقرر بأغلبية الآراء تبليغ هذين الاقتراحين إلى الحكومة .

مجلس النواب

رقم

القاهرة فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٧

مرفقات

الموضوع : تكليف مصلحة السكك الحديدية بانشاء
إستراحتين للسيدات والرجال بمحطة القنطرة الغربية

حضرة المحترم الشيخ عبد الوهاب سليمان طلالى

اتشرف بابلاغ حضرتكم أن لجنة المواصلات ستنظر فى الاقتراح الموضح بعاليه فى جلستها التى ستنعقد فى الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء الموافق أول يونيو سنة ١٩٢٧ وذلك بحضور مندوب عن وزارة المواصلات

فالأمل التكرم بحضور هذه الجلسة

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس لجنة المواصلات

(امضاء)

محمد زغلول

مضبطة الجلسة الثانية والعشرين لمجلس النواب

(أ) اقتراح بطلب إعادة محكمة العريش الأهلية كما كانت قبل الحرب العظمى .

نص الاقتراح

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب

تئن أهالى العريش وملحقاتها تحت نير الأحكام العسكرية منـذ أن قامت الحرب الكبرى إلى الآن .

تلاشت هـذه الأحكام من عموم البلاد المصرية ما عدا مناطق الحدود ومنها سينا التى لا زالت خاضعة لتلك الأحكام دون مبرر لبقاء هـذا النظام الوقتى غير المرغوب فيه ، حيث كان بالعريش محكمة أهلية تفصل فى قضايا الأهالى بالعدل طبقا للقوانين الأهلية المتبعة فى جميع محاكم القطر المصرى . فلما قامت الحرب الكبرى ، وامتدت نيرانها حتى لحقت بالعريش ودخلها الجيش التركى ، انسحبت السلطات المصرية بما فيها طبعا الهيئة القضائية لداخلية البلاد ، وعند ما تقهقر الجيش التركى وعادت العريش وتوابعها للحكومة المصرية ، وضعت مصلحة أقسام الحدود التى تتبعت لها محافظة سيناء قانونا أطلق عليه قانون الصحراء ، فساد الاعتقاد لدى الأهلين أن تلك الأحكام إنما هى وقتية تزول بزوال السبب .

وعندما وضعت الحرب أوزارها ، ورأت الأهالى إستمرار هذا الحكم ، قام قائمهم ورفعوا عدة شكاوى لصاحب الجلالة المليك المعظم ولوزيرى الحربية والحقانية ، وأرسلوا تلغرافات عديدة تتضمن سرعة النظر فى إعادة المحكمة الأهلية ووضع حد نهائى لرفع الحكم العسكرى ، ولم يقف الأمر عند ذلك الحد ، بل قامت الوفود من العريش لمقابلة أولياء الأمور ، وكانت النتيجة أن دارت المخابرات بين وزارتى الحربية

والحقانية لاعادة المحكمة الأهلية ، ووصل لنا وقتئذ كتاب رسمى من وزير الحربية يعرفنا فيه بأنه قد تم الاتفاق على إعادة المحكمة الأهلية بالعريش فى القريب العاجل ، ثم سقطت الوزارة المنوه عنها ، فطوى المشروع إلى الآن ، ويمكن للمجلس الاطلاع على تلك المكاتبات المحفوظة بوزارة الحربية ومصلحة الحدود .

إن القائمين الآن بأعمال القضاء هم ضباط من الجيش المصرى ليست لهم خبرة بالقوانين المدنية أو قانون العقوبات ، ومعلوم أن هؤلاء الضباط هم رجال سيف ومدفع وغير مدربين على نظام القضاء الأهلى ، وانى لا أنكر أن لبعضهم قليلا من الالمام بالقوانين ، ولكن مهما أوتوا من المهارة والذكاء والانصاف والنزاهة ، فانهم لا يحسنون تطبيق القوانين الجنائية والمدنية المتشعبة كرجال القضاء بأى حال من الأحوال .

وضعت مصلحة الحدود قانون الصحراء المذكور آنفا ، وهو شبيه بالأحكام العسكرية فى جميع إجراءاته وأحكامه وجار تطبيقه فى القضايا للآن .

إن فكرة إعادة محكمة أهلية بالعريش ليست وليدة اليوم ، بل سبق أن قدمت اقتراحا بذلك لمجلس النواب سنة ١٩٢٤ ، ولكن بمزيد الأسف أنه قد حل المجلس قبل أن ينظر فى ذلك الاقتراح .

لخدمة لأهالى محافظة سيناء البؤساء ، وتطبيقا لقوانين العدالة فى البلاد ، وتنفيذاً لدستور الدولة وللمساواة بين جميع البلاد المصرية ، وتوحيداً لنظام القضاء فى جميع أنحاء القطر ، أقترح إعادة المحكمة الأهلية بالعريش كما كانت قبل الحرب وأطلب من هيئة المجلس الموقر الموافقة على ذلك نظراً للأسباب الآتية :

(أولا) وجود محكمة جزئية أهلية بالعريش قبل الحرب .

(ثانياً) السبب الذى ألغيت من أجله هذه المحكمة وهو الحرب الكبرى قد زال ، والمعلول يدور مع علته وجوداً وعدما .

(ثالثاً) عدم ملائمة نظام المحاكم العسكرية لقوم ألفوا نظام المحاكم الأهلية ، والدليل على ذلك الشكاوى المتوالية التى قدمت منهم للجهات المختصة فى فترات مختلفة .

(رابعاً) إجراءات ووسائل العدالة غير مكفولة بقانون الصحراء ، ويكفى للتدليل على ذلك الاطلاع عليه ، حيث أنه لم يوضع إلا لضرورة قصوى ، ولتنفيذ إجراءات خاصة لا تلائم الروح السائدة فى أهالى العريش الآن .

(خامساً) توحيد نظام القضاء بمصر وهى أم الجميع .

وتفضلوا يا دولة الرئيس بقبول فائق احتراماتى .؟

عبد الوهاب قطاى
نائب سيناء

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب :

أتشرف بإحاطة علم دولتكم إنى علمت بأنه صار فى النية نقل ديوان محافظة سينا لجهة السويس أو لجهة بور سعيد لمناسبة ضم مصلحة أقسام الحدود إلى مصلحة خفر السواحل. ذلك الأمر الذى يدعونى ويحملنى أعارض كل المعارضة فى تنفيذ هذا المشروع لأنه فى الحقيقة غريب جدا فى بابه ، ولا يعود من ورائه على الحكومة من جهة ، ولا على الأهلين من جهة أخرى ، سوى اقلاق الأمن وعدم راحة أهالى العريش وما حولها من البلدان والنزلات والقرى حيث قد يسهل الأمر على الأشقياء وتكثر المشاجرات وتصبح الأرواح مهددة وفى خطر ، وتقع كثير من السرقات . ويلاحظ أن العريش قد اختيرت مقرا لديوان محافظة سينا منذ إنشاء تلك المحافظة ، ولقد أصاب من وقع نظره على هذا الاختيار واتخذها عاصمة لسينا نظرا لوقوعها على مقربة من جميع أنحاء سينا المأهولة بالأهالى والعربان. تلك السنة المتبعة فى جميع مديريات القطر وغنى عن البيان ما فى ذلك من الفائدة الكبرى التى تعود على رجال الامن ، وما يلقونه من السهوله فى أداء واجبهم ومأموريتهم إذا ما دعت الحالة بارسال نجدة أو ما شاكل ذلك . إن وجود ديوان محافظة سينا بالعريش ليس بالأمر الكبير على مدينة آهلة بالسكان تضم حولها كثيراً من القرى والنزلات وغير ذلك ، فهى على الخط الحديدى الذى يربط القطر المصرى بفلسطين ، وذلك كله بخلاف ما قد يحل بأهل البلد من كساد التجارة ، ويصبح مركز البلد المادى والحيوى أقل بكثير عما هو عليه فى وقتنا الحاضر ، بينما يكون القطر بأجمعه سائر من حسن الى أحسن . وان نقل المحافظة من مقرها الحالى يترتب عليه مهاجرة كثير من الاهالى والعربان . والحكومة يهمها جداً عمار البلاد وازدياد سكان جهات الحدود وعمل التسهيلات الممكنة لراحة من يقطنون هناك ، وعلى ذلك ارجو من حضرات النواب المحترمين وفى مقدمتهم دولة الرئيس تأييد معارضتى هذه وعمل ما فيه اللازم لايقاف ذلك المشروع الضار وإبقاء محافظة سينا بالعريش كما هى .

وتفضلوا جميعاً بقبول أسمى احتراماتى ؟

عبد الوهاب خطابى
نائب سينا

اقتراح بضم مدرسة العريش الابتدائية لوزارة المعارف بدلا من الحربية

لقد علمنا وشاهدنا أن وزارة المعارف العمومية أخذت تنهض بالبلاد نهضة علمية وترفع منار العـــلم فى أقاصي البلاد فى عهد وزارة الأمة . وللأسف لم يشملنا عطفها ولامساعدتها لبلدنا النائى الذى يزيد عدده على ستين ألف نسمة ، ولم تقرر لنا مدرسة ابتدائية كما أسست مدارسها فى الدر وإدفو وإسوان . وليس لدينا من معاهد العلم سوى مدرسة صغيرة تديرها مصلحة أقسام الحدود إدارة عمياء ، ويقوم بالدراسة فيها كتبة المحافظة الذين لا دراية لهم بالتعليم أصلا ، وليس بها من المعلمين سوى أربعة ، يلاقون من العسف وسوء الحال مالا يتفق وكرامة المعلمين . وليت شعرى ما الذى جدا بوزارة المعارف حتى ضنت علينا باحياء هذه المدرسة وضمها الى مدارسها ، وتركت حبل الامور على غاربها ، بعد أن رأى مفتشوها بهذه المدرسة ، العظة مكبرة والعبرة مجسمة ، وتركت أبناءنا حيارى يخوضون غمار الفوضى ، ويسبحون فى ميادين الجهالة ، وبهم من الذكاء والفطنة والمواهب الطبيعية مالا يوجد فى غيرهم من الأبناء . هذا ويجدر بوزارة المعارف أن تنظر الى تلك المدرسة بعين الرعاية والعنـاية حتى تعمر تلك البلاد النائية ، وتتهذب أخلاق أبنائها .

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب :

إن مصلحة الحدود فتحت أبواب مدرسة ابتدائية بالعريش ، للأخذ بيد سكانها لتقودهم إلى طريق العلم والعرفان ، ولإزالة الجهالة الضاربة أطنابها بين أهالى وعربان محافظة سيناء ، ولتعطش الأهالى لمناهل العلم ، فدفعوا بأبنائهم للمدرسة لارتشاف العلم ، وقد حال فقر معظمهم ممن لم يساعدهم الحظ بدخول أبنائهم مجاناً ، من أن يرسلوا أولادهم لهذه المدرسة ، فكانت نتيجة ذلك أن جزءاً كبيراً من أولاد الفقراء يسيرون فى الطرقات بالعريش بدون عمل . ولكنى علمت أخيراً أن الحكومة قد وافقت على قبول أبناء أهالى محافظة سينا بالمدرسة الابتدائية مجانا ، وقد سجلنا ذلك بالشكر والامتنان لحكومتنا السنية .

تقدمت المدرسة تقدما باهراً ، وجاز كثير من أبناء العريش امتحان الشهادة الابتدائية ، الشيء الذى شجع أباء التلاميذ للتطلع لتعليمهم فى القسم الثانوى ، ولكن الفقر قد حال دون دخولهم المدارس الثانوية ، حيث أنه ليس فى إمكانهم أن يقوموا بالصرف على قوتهم الضرورى وملبسهم ، فما بالكم بالمصاريف المدرسية فى المدارس الثانوية التى تربوا على الأربعين جنيها فى السنة .

وإنى أقدم مزيد شكرى لحضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية ، حيث أنه قد أمر بقبول جميع الحاصلين على الشهادة الابتدائية بالقسم الداخلى بالمدارس الثانوية مجاناً هذا العام .

وحيث أن طرق التكسب تكاد تنعدم فى جميع أرجاء شبه جزيرة سينا ، وذلك لخلو أراضيهم من الزرع ، اللهم إلا القليل من الشعير الذى يروى بمياه الأمطار التى قد تجود عليهم سنة وتنحسر عنهم سنوات ، ولأن منطقة سينا أكثر فقراً من أية بقعة أخرى بالقطر المصرى .

لذلك

أطلب من هيئة المجلس الموقر الموافقة على اقتراحى هذا ، وقبول التلاميذ الذين ينجحون فى الشهادة الابتدائية من أهالى محافظة سينا ، بالقسم الداخلى بالمدارس الثانوية مجاناً كل عام، حتى تبث روح الهمة والنشاط بين أهالى الجزيرة البؤساء ، وليشعرون بأن الحكومة تعطف عليهم وتسهل لهم جميع الطرق للأخذ بتقدمهم الأدبى .

وتفضلوا بقبول فائق احتراماتى . ؟

عبد الوهاب مطاوع

نائب سينا

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

قبل نشوب الحرب العالمية الكبرى ، كانت القوافل هي الوسيلة الوحيدة في الأسفار ونقل البضائع في جميع أنحاء شبه جزيرة سينا ، وبعد قيام الحرب كانت شبه الجزيرة كميدان للجيوش البريطانية ، الأمر الذى من أجله عولت الحكومة الانجليزية على إنشا خط حديدى يخترق شبه الجزيرة المذكورة ، وقد تم لها ما أرادت عام١٩١٧ ، وهو الخط القائم الآن ما بين القنطرة شرقى إلى رفح آخر الحدود المصرية ، والتى يتصل منها بسكة حديد الحكومة الفلسطينية ، ويبلغ طوله ٢٠٢ كيلو مترا فى أرض مصر ، ويمر فى تلك المسافة على ست محطات وهى : القنطرة . رمانة . بئر العبد . مزار . العريش . رفح .

ويقوم بادارة هـذا الخط القائم فى الأراضى المصرية ما يقرب من الثلاثين موظفا غير العمال .

وحيث أن أرباح هـــذا الخط يقدرها العارفون بما لا يقل عن العشرين ألف جنيها مصريا .

وحيث أن هذا الخط هو من ضمن الخدمات التى قدمها العمال المصريون فى الحرب الكبرى للحكومة البريطانية ، فلقد انشئ على أكتافهم وعظيم مجهودهم . وقد كان الكل على يقين أنه بعد أن تضع الحرب أوزارها سيصبح هذا الخط ملكا لمصر .

لذلك اقترح ضم هـذا الخط الحديدى ، من القنطرة شرقى إلى رفح ، إلى مصلحة السكك الحديدية المصرية (تديره وتستثمره) وفى ذلك من المنافع الأدبية والمادية للملكة المصرية مالا يخفى .؟

عبد الوهاب خطابى
نائب سينا

ملخص

عن ايرادات ومصروفات سكة حديد سينا العسكريه؛ نقلا عن نسخة من التقرير الذى رفعة حضرة أسعد أفندى عرفات، رئيس قسم الامن العام لسكك حديد فلسطين وسيناء عام ١٩٢٣ إلى حضرة صاحب المعالى محمود عزمى باشا وزير الحربية المصرية.

جملة الايرادات السنوية من قسم سينا :

مليم جنيه	
٨٧٠٦٠	باعتبار أن متوسط الركاب فى كل يوم ١٠٠ راكب بالدرجة الثالثة وأن ما يدفعه كل راكب هو ٦٠٠ مليم من القنطرة الى رفح وبالعكس. وأن قطارات الركاب قطاران فقط فى اليوم الواحد؛ وباعتبار قطارات البضاعة قطاران فى اليوم الواحد، وفى كل قطار منهما خمسة عشر عربة بضاعة؛ وباعتبار الشحنة من الدرجة السادسة وأن كل عربة منها يدفع عنها ناولون ستة جنيهات فقط من القنطرة الى رفح وبالعكس، وهذا هو أقل تقدير.

****

المصروفات السنوية على أكبر تقدير رسمى فى قسم سكك حديد سينا بالقنطرة.

مليم جنيه	مليم جنيه	
	٦٠٠٠	ماهية ومرتبات عمال الادارة والحركة
	١٨٠٠٠	« « « الهندسه والوابورات
	٦٢٤٠	ثمن فحومات
	٢٠٠٠	زيوت وغاز وأدوات كتابية
٤٠٠٠٠	٧٧٦٠	للمبانى والتصميمات
٤٧٠٦٠		صافى الايرادات السنوية عما تستحقه سكة حديد سينا العسكرية لو أديرت ادارة منفصلة عن سكك حديد فلسطين

وهذا ما يعرضه نائب سينا على هيئة مجلس النواب ، ملحقاً باقتراحه الخاص بضم هذه السكة الى أملاك الدولة المصرية للاعتبارات المالية والسياسية ، ولكون ادارتها بواسطة حكومة أجنبيه فى الاراضى المصريه ينافى استقلال مصر من عدة وجوه لاتخفى أهميتها على البرلمان المصرى .

ولذلك أكرر الرجاء بأن يناصرنى حضرات الزملاء مناصرة عامة لإحلال هذا الاقتراح محل القبول ، والتنفيذ المعجل ؛ وفقنا الله جميعاً لخدمة بلادنا ودولتنا الخدمة الصادقة الرشيدة .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ؟

اهالى الطور يشكون من ضريبة السفن المفروضة عليهم

كلفنى أهالى الطور برفع ظلامتهم إلى هيئة مجلس النواب بصفتى نائبا عنهم فى المجلس المذكور ، وذلك أن الحكومة تفرض عليهم عشرة جنيهات على الفلوكة الواحدة فى كل سنة . ولما كان العمل هناك قليلاً ولا يشتغلون فى السنة سوى شهرين ، ومع ذلك فالمكسب ضئيل جداً ولا يتناسب مع الضريبة ، وحيث أن الحكومة تنازلت عن نصف الضريبة للفلائك التى تبقى بالطور ، وبقيت بالنسبة للفلائك التى تذهب للسويس . لذلك أرجو التكرم بمساواة الفلائك سواء الباقية بجهة الطور أم الفلائك التى تسافر للسويس وإعفائها من دفع الفرق رحمة بالفقراء سكان جهة الطور .

سؤال رقم ١٤

حضرة صاحب ... مجلس النواب

أتشرف بتبليغ دولتكم نص السؤال الذى وجهته اليوم إلى صاحب الدولة وزير الخارجية للاجابة عنه فى أقرب جلسة ... وتفضلوا دولتكم بقبول فائق احترامى ؟

عبد الوهاب سليمان خطابى
نائب سينا

حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية

اطلعت بجريدة الأهرام الصادرة يوم الخميس ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٧ على نبأ التلغرافات الخارجية لمراسل الأهرام الخاص بمقال نشرته جريدة المانشستر جارديان يرى إلى أنه توجد حركة الآن ، لادماج شبه جزيرة سيناء بفلسطين ، وإن هذا الأمر سيكون جزءاً من الاتفاق الذى سيتم مع المصريين على نقل الجيش البريطانى إلى منطقة القنال . وتعلق الجريدة الانجليزية المذكورة على الفائدة التى ستعود على فلسطين من جرّاء ذلك وفى الوقت نفسه تخدر الأعصاب وتقول لا فائدة فى هذا الجزء لمصر لأنها أراض قاحلة .

فهل لدولة وزير الخارجية علم بهـذا الخبر ؟ وإذا كان فليتفضل دولته بإبانة أن لهذا النبأ أثراً لدى السلطات المحلية مع ايضاح ما تنطوى عليه نيّة الحكومة إزاء هـذه الحركة التى لا يكون من ورائها سوى قلق الأهلين .

اقتراح لاعفاء أهالى وعربان سينا من الضرائب والعشور

تذكرون عزتكم أنى قدمت فى الدورة البرلمانية الماضية اقتراحاً لهيئة المجلس الموقر طلبت به معافاة أهالى وعربان محافظة سينا من الضرائب والعشور من حيث هى. وقد أثبتّ وقتئذ بالادلة الساطعة ، والبراهين القاطعة التى أدليت بها ، أن هذه الضرائب والعشور لم يصدر بها قانون ، ولا فرضت بمرسوم أو قرار وزارى ، بل جبيلت عنهما وضعت الحرب أوزارها وبسطت الاحكام العرفيه هناك ، اذ أن سكان تلك المحافظة معافون منها من عهد المغفور له محمد على باشا نظراً لفقرهم المدقع ولكون زراعتهم تروى بماء الأمطار التى قد تكون فى أكثر السنين غير كافية للزراعة فتعطى محصولاً ضئيلاً جداً ، أو قد لا تجود بشىء فتجدب أرضهم وتموت ماشيتهم لعدم وجود المرعى كما حدث فى العام الماضى . وزيادة عما ذكرته من الأوامر الصادرة التى أعفتهم من هذه العشور فان المادة ١٣٤ من الدستور تنص بأنه لا يجوز فرض ضريبة ولا تعديلها أو إلغائها إلا بقانون ، ولا يجوز تكليف الأهالى تأدية شىء من الأموال أو الرسوم إلا فى حدود القانون . وحيث أن الضرائب والعشور قد وضعت ونفذت تحت سلطة الأحكام العرفية فقط ، فان وجودها إلى اليوم مخالفة صريحة للدستور

وتذكرون أيضا أن صاحب الدولة ثروت باشا رئيس الوزراء صرّح بالجلسة الرابعة والخمسين لمجلس النواب بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٢٧ أن الحكومة تنظر بعين العطف إلى سكان هاتين الجهتين (سينا والغرب) وقد أعفتهم من العشور فى العام الماضى وهى مستعدة فى هذا العام للنظر فى حالهم ومعاملتهم بما يقتضيه العدل والانصاف

وكما لايخفى على حضرات الأعضاء أن التقاوى التى توضع فى الأراضى هناك انتظاراً لنزول الأمطار يأخذها أغلب الأهالى والعربان ديناً من التجار بثمن عال على أمل السداد فى موسم الحصاد ، فاذا أتت سنة واحدة دون أمطار غرق الأهالى والعربان فى الديون

ولا يجدوا مايقتاتونه ، وإذا أتت سنة ثانية وثالثة بدون أمطار فكيف تكون حالهم ولا مورد لهم للرزق إلا زراعة الشعير وما يتحصّلون عليه من صيد السمان فى أيام وجوده التى لا تزيد عن الاربعين يوما. أفبعد ذلك إذا أتت سنة كانت فيها الأمطار كثيرة، تطالبهم الحكومة بالعشور، أفلا يكفيهم ماهم فيه من الضيق الشديد والدَّيْن الكثير وهم ينتظرون سنة الأمطار بفارغ الصبر، لتسديد ما عليهم من الديون ، أما علمتم أن فى السنة الماضية كان الاهالى والعربان يتنقلون كالعرب الرحل تارة لفلسطين وتارة لارياف مصر للسعى وراء قوتهم ، الشىء الذى حدا بمحافظ سينا أن يبعث للمختصين للتوسط لدى وزارة المالية بطلب معافاتهم من العشور لما هم فيه من ضيق شديد ؟

كل هذا يدفعنى بطلب معافاة أهالى وعُربان سينا من العشور ومن رخص صيد السمان نهائيا للاسباب التى أبديتها حتى تعود الحالة إلى ما كانوا عليه قبل الحرب الأخيرة ولكى يشعر أهالى وعربان سينا بالعطف عليهم وهم أَوْلَى به من سواهم .

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق الاحترام ؟

عبد الوهاب مطاوع

نائب سيناء

اقتراح

اقتراح

خاص بالتماس موافقة المجلس على إعفاء محافظة سينا من الشروط المالية المقررة فى الدستور المصرى وقانون الانتخاب لمن يريد ترشيح نفسه لعضوية مجلس الشيوخ وذلك للأسباب الآتية بعد :

(١) أولا — إن المشرع المصرى لم يراع ما هى عليه محافظات الحدود من الحالة الماليه الطبيعية ، وعلى الأخص محافظة سينا المشمولة بالاعفاء من جميع القيود والواجبات الماليه منذ أمد طويل ، نظرا لفقرها الطبيعى ، لدرجة أن الحكومة المصرية كانت تقوم بتموين أهاليها فى كثير من سنين الجدب فى القرن الماضى . وكانت عدم مراعاة المشرع لحالها هذه مبنى على قصد اهمالها من التمثيل النيابى ، لأنها أهملت عند تشكيل الجمعية التشريعية السابقه لحاجة فى نفس يعقوب ..... مع انها كانت ممثلة فى مجلس الشورى وفى الجمعية العمومية .

(٢) ثانيا — إن مديرية اسوان ، وهى تفوق سينا بأضعاف الاضعاف من الوجهة المالية والتجارية والزراعية ، وتتمتع بمياه النيل السعيد ، قد راعى مشرع قانون الدستور والانتخاب تخفيض هذه الشروط إلى ثلث المقرر ، نظرا لعدم مساواتها من الوجهة المالية للمديريات الأخرى .

(٣) ثالثا — لا يوجد فى الواقع لا فى سينا ولا فى محافظات الحدود الأخرى من يملك ربع ذلك النصاب المقرر ، بل ولا عشره ، وما قيل عن أن واحداً من أهالى سينا المقيمين فى داخلية القطر يملك ذلك النصاب ، فهو لا يُعد ما لكا له فى سينا ذاتها ، بل خارجا عنها ، ومع ذلك فقد اتضح أخيرا أنه استعمل كل حقوقه الانتخابية فى مقر أقامته بمديرية الغربية . ؟؟

وحيث أن محافظات الحدود محافظات مصرية ، وقد مُثلت نيابيا فى مجلس النواب عملا بمبادئ العدالة والمساواة التى هى شعار وزارة الشعب الرشيدة .

فلهذه الأسباب

التمس من عدالة المجلس أن يقرر إعفاء محافظة سينا خاصة، ومحافظات الحدود عامة من تلك الشروط ، وتعديل قانوني الدستور والانتخابات بذكر ذلك الاعفاء بصفة استثنائية حتى يتيسر لهذه الجهات اتمام تمثيلها نيابيا طبقا لقانون الدستور وعملا بمبادئ الانصاف وأود أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ عنها طبقا لتعديلات دولة رئيس الوزراء الخاصة بالانتخابات المقبلة ، وتنفيذا لرغبات الاهالى الذين أكثروا من رفع التماسهم هذا لولاة الأمور وعلى صفحات الجرائد؟

اقتراح

بطلب تتبع إدارة محافظة العريش للداخلية بدلا من الحربية

كانت العريش فى السنوات الماضية ، من عهد المرحوم محمد على باشا الكبير تابعة لوزارة الداخلية كباقى بلاد القطر المصرى ، فكان الأمن سائداً والجرائم قليلة جداً ونادرة الحصول ، وأهل البلاد كانوا فى أمن على أنفسهم وأموالهم وأولادهم ، لا يشغل بالهم سوى معيشتهم وأعمالهم الخاصة بهم .

ولما جاءت مسألة الحدود ، وما هى منا ببعيد ، وأضيفت تلك المحافظة السيئة الحظ ، المغلوبة على أمرها إلى وزارة الحربية ، صارت ميداناً للغارات الشعواء والظلم والاستبداد والمطامع الشخصية والأحكام العرفية ، والحادثة تتلو الحادثة من قتل ونهب وسلب ..... إلى غير ذلك ، مما يرجع بنا إلى القرون الأولى والعصور المظلمة ، والشعب يئن ويتجرع غصص الحياة بسبب ما يلحقه من الأهوال المريعة والأحكام التى لا تنطبق على قانون.

فهل هـــذا يرضيكم ياولاة الأمور ويارجال الشعب المناهض فى عصر الحرية والاستقلال ؟؟ نتقدم إليكم باسم الحق والعدل والمساواة ، أن ترفعوا ظلامتنا ، وتكشفوا عنا هذه الغشاوة ، وترفعوا بنا من حضيض الذل إلى أوج الحرية وميدان الرحمة والانصاف ، فعاملونا معاملة المدن الأخرى ، وأتبعوا إدارتنا إلى وزارة الداخلية ، فيعهد بأعمالها إلى مأمورين قضائيين يحكمون باسم مليك البلاد ، ويمثلون العدل فترتاح الأمة وتنهض البلاد

إن وزارة الداخلية تكفل راحتنا وتحفظ حقوقنا من عبث العابثين ، وتنشر بين البلاد لواء العدل بما تتخذه من الادارة الحازمة ، ورجال الامن العاملين ، والقضاة المخلصين . نناشدكم الله أن تتبعوا بلادنا إلى وزارة الداخلية ، حتى يعود الأمن إلى نصابه ، وترجع الحياة إلى مجاريها ، ويظهر الحـــق ويبطل الباطل بتتبع إدارة محافظة العريش للداخلية بدلا من الحربية .

لذلك

نرفع أكف الضراعة، ونتشفع بكم إليكم، ونجعل قبلتنا بعد قبلة الله أن تأخذوا بيد أمتنا الضالة، وشعبنا المهضوم الحق، وتتبعوا إدارتنا إلى وزارة الداخلية حتى تعمر البلاد، ويكون الشعب المصرى يداً واحدة تعمل تحت لواء الأمة وزعيمها الجليل.

ولنا عظيم الأمل فى ولاة أمورنا، ورجال شعبنا، أن يأخذوا بناصرنا، ويحققوا آمالنا، ونسأل الله ان يرفع بهم البلاد، وينصر بهم العباد .... آمين ؟

عبد الوهاب خطابى

نائب سيناء

اقتراح

بطلب بقاء امتيازات أهالي وعربان سينا، على حالتها الاولى

لقد كان أهالي العريش ممتازين عن باقي سكان المملكة المصرية في أمرين كريمين هما: رفع الضرائب عن الأهالي على اختلاف أنواعها، والمعافاة من القرعة العسكرية، واستمر ذلك زمنا طويلا؛ الى أن وضعت الحرب أوزارها، فقضى على هذه الامتيازات التى اكتسبوها منذ أمد بعيد.

ولما كانت بلادنا نائية، وأهلها مشتتين فى أنحاء البلاد سعيا وراء أرزاقهم، لفقر بلادهم وانعدام المزروعات بها تقريبا، اللهم الا المزروعات التي تسقيها الأمطار التى تجود على الأرض عاما، بعد أن تغيب عنها أعواما.

لهذا أرجو بقاء الامتيازات على ما كانت عليه، مجاراة لما هو مقرر لهم من قديم الزمان وأرجو كذلك أن تحققوا آمالي من تعمير هذه الصحراء القاحلة المحرومة من موارد الحياة، وأسباب الرقى؛ واقنعوا من الأهالي بتقديم المساعدات النافعة لحراس الحدود، وحفظ الأمن والنظام فى المنطقة كلها. وهي ما يعادل مساحة ربع القطر المصرى، لنعيش آمنين مطمئنين، فى عهد وزارة الأمة الساهرة على راحة البلاد؛ وتسهيل سبل الحياة وموارد المعيشة؛ خصوصا فى بلادنا الجرداء، التي لا هم لسكانها؛ ولا عمل لهم بها سوى تحصيل القوت ليقيموا أودهم وحفر الينابيع لارواء ظمأهم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

اقتراح

بطلب رجوع المحكمة الاهلية للعريش

سبق أن تقرر نهائياً وعلى صفحات الجرائد إعادة المحكمة الأهلية للعريش كما كانت من قبل ويعزز ذلك التلغراف الوارد لمحافظ العريش من معالى وزير الحربية السابق وهذه صورته :

جناب المحترم محافظ العريش بواسطة المدير العام لمصلحة اقسام الحدود — الأمل تفهيم الأهالى عموماً الذين يرفعون شكواهم إلىّ تلغرافياً ويعرفهم العمدة بأن المحكمة لا أمل فى رجوعها اليهم بأن المحكمة آتية ، وليس فى ذلك مواربة ولا معارضة من أى جهة ، وأن وجدت فلن تقبل . ولكن توجد بعض إجراءات لابد من عملها مبدئياً فيجب أن يطمئنوا .

وزير الحربية

محمود عزمى

ولما كان رجوع المحكمة ضامناً لراحة البلاد وحفظ حقوقها وتمتعها بما تتمتع به البلاد المصرية من سيادة الأمن وانتشار العدل . لذلك أتقدم اليكم بصفتى نائباً عن سينا وأطلب اعادة محكمة العريش الأهلية فى أقرب وقت ممكن

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول اسمى احتراماتى ؟

عبدالوهاب خطابى

نائب سيناء

خطابات متبادلة بخصوص اعفاء أهالى وعربان العريش من الضرائب والعشور

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب :

بمناسبة الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم الشيخ عبد الوهاب سليمان خطاب بشأن معافاة أهالى وعربان محافظة سينا من دفع الضرائب التى فرضت عليهم بعد الحرب ومن رسوم صيد السمان رأت لجنة المالية الاستفهام من وزارة المالية عما يأتى :

١ — ما هى أنواع الضرائب التى فرضت بعد الحرب على أهالى محافظة سينا ومقدار المتحصل من كل منها فى السنة منذ سنة ١٩٢٠ ؟

٢ — كيف فرضت رسوم صيد السمان وما هو المتحصل منها سنوياً ؟

٣ — ما رأى الوزارة فى إلغاء هذه الضرائب والرسوم ؟

فأتشرف بأن أرجوا سعادتكم التكرم بمخابرة وزارة المالية بالافادة عن هذه البيانات وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام .

رئيس لجنة المالية

١١ ديسمبر سنة ١٩٢٧

حضرة صاحب المعالى وزير المالية

تقدم للمجلس اقتراح من أحد حضرات أعضائه يطلب فيه معافاة أهالى وعربان سينا من دفع الضرائب التى فرضت عليهم بعد الحرب ومن رسوم صيد السمان وقد رأت لجنة المالية بمناسبة هذا الاقتراح الاستفهام عما يأتى :

١ — ماهى أنواع الضرائب التى فرضت بعد الحرب على أهالى محافظة سينا ومقدار المتحصل منها سنويا ؟

٢ — كيف فرضت رسوم صيد السمان وما هو المتحصل منها سنوياً ؟

٣ — ما رأى الوزارة فى إلغاء هذه الضرائب والرسوم ؟

فأتشرف بأن أرجو من سعادتكم التكرم بافادتنا عن البيانات المطلوبة لموافاة اللجنة بها وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

امضاء

مصطفى النحاس

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

رداً على كتاب سعادتكم رقم ٦/٤/٣٣ المؤرخ فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٧ بشأن البيانات المطلوبة بمناسبة الاقتراح المقدم لمجلس النواب باعفاء أهالى وعربان محافظة سينا من دفع الضرائب التى فرضت عليهم بعد الحرب ومن رسوم صيد السمان مع الافادة عن رأى الوزارة فى الغاء الضرائب والرسوم المشار إليها أتشرف بأن اذكر فيما يأتى البيانات المطلوبة

(١) ان اهم الضرائب والرسوم التى فرضت على أهالى محافظة سينا بعد الحرب هى:

ا ـ ضرائب الحيوانات وقد الغيت اعتباراً من أول إبريل سنة ١٩٢٦

ب ـ عشور الزراعه

ج ـ رخص صيد السمان

وتجدون سعادتكم مع هذا كشفاً يبيّن مقدار المتحصل فى كل منها فى السنه منذ سنة ١٩٢٠

(٢) تعد رسوم صيد السمان فى الواقع أجراً يدفعه الافراد نظير استعمالهم أراضى الحكومة المصرية الكائنة على ساحل البحر لصيد السمان بالشباك وهى مفروضة بمقتضى قرارات من وزارة الحربية والبحرية.

(٣) لا توافق وزارة المالية على الغاء هذه العشور والرسوم الغاء تاماً لان هذا لا يتفق مع حالة الرخاء التى تعم هذه المناطق بسبب مد السكك الحديدية خصوصا فى حالة نزول كميات وافرة من الامطار. على أنه إذا طرأ فى المستقبل ما يدعو الى التجاوز عنها فى سنة من السنين فالوزارة على استعداد للنظر فى ذلك فى حينه

هذا وقد سبق ان اثيرت هذه المسألة فى مجلس النواب فى الجلسه الرابعة والخمسين فى الدورة الماضية ، وفاه حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بتصريح فى هذا الصدد

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ؟

وزير المالية

محمد محمود

تحريراً فى ١٤ فبراير سنة ١٩٢٨

كشف

بيان المتحصل من عشور الزراعة ورخص الصيد فى محافظة سيناء

محافظة سينا

عشور زراعة	رسوم رخص سكان	ضرائب حيوانات	
مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه	
= ١٢٧١	= ١٤٨	= ٧٧	عن سنة ١٩٢٠-١٩٢١
= ٤٤٩	= ١٧٥	= ٣	عن سنة ١٩٢١-١٩٢٢
= ١٠٠٠	= ٢٣٦	= ١٧٥	عن سنة ١٩٢٢-١٩٢٣
= ٣٦٣	= ٢٣٥	= ٣١٥	عن سنة ١٩٢٣-١٩٢٤
= ١٢٥٤	= ١٤٤	= ٢٤٠	عن سنة ١٩٢٤-١٩٢٥
= ١٧٢٦	= ١٨١	= ١٦	عن سنة ١٩٢٥-١٩٢٦
= ٥٢٤٣	= ٥٠٣	= ٠٠٠	عن سنة ١٩٢٦-١٩٢٧

« تقرير لجنة الحقانية »

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ عبد الوهاب سليمان
خطابى باعادة المحكمة الأهلية للعريش

أحال المجلس على اللجنة الاقتراح برغبة المقدم من حضرة العضو المحترم الشيخ عبد الوهاب سليمان خطابى بشأن إعادة المحكمة الأهلية بالعريش .

وقد احيل على اللجنة بطريق الاستعجال دون أن يمر بلجنة الاقتراحات ، فرأت قبل نظره أن تطلب من وزارتى الحقانية والحربية ، إرسال مندوب من قبل كل منهما لحضور إجتماع اللجنة الذى حددته لبحث هذا الموضوع . فحضر مندوب عن وزارة الحقانية بجلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ وقدم صورة تقرير رفعه لمعالى وزير الحقانية ، ومنه تبينت اللجنة أن الفكرة السائدة بهذه الوزارة ، هى أفضلية العمل بنظام القضاء الأهلى بالعريش .

ثم سمعت اللجنة بيانات معالى وزير الحربية ، وقد ظهر منها أن معاليه يوافق أيضا على إعادة محكمة العريش الأهلية .

لهذا ولأن المصلحة تقضى بوجوب تمتع أهالى العريش بالنظام القضائى العادى الذى كانوا متمتعين به قبل الحرب ، والذى لم يحرموا منه إلا لضروريات وقتية .

ونظرا لأن الوزارتين المختصتين بالموضوع ، ليس لديها أى اعتراض على إعادة محكمة العريش كما كانت .

ترى اللجنة أن تقترح على المجلس قبول الاقتراح ، وأن يقرر وجوب إعادة محكمة

العريش الجزئية كما كانت قبل الحرب فى أقرب وقت ممكن ؟

مقرر اللجنة — رئيس اللجنة

محمد صبرى أبو علم — مصطفى النحاس

٭٭٭

امتيازات أهالى العريش

ان أهالى العريش وعربانها معافون من جميع الضرائب والعوايد المقررة على باقى جهات القطر المصرى من قديم الزمان من عهد المغفور له محمد على باشا الكبير ، وقد صدرت بذلك أوامر ومكاتبات أحداها من الداخلية رقم ١٥ ربيع الاول سنة ٨٥ نمرة ٣٢ بصرف النظر عن تحصيل رسوم عن الاغنام تعلقهم . والثانى من المالية رقم ١٦ ربيع الثانى سنة ٨٥ نمرة ١٤٢ بصرف النظر عن ربط مال وعشور على النخيل . والثالث من المالية بتاريخ ٥ رجب سنة ١٢٩٥ بناء على أمر عال صدر للداخلية نمرة ١٣٢ باستثناء أهالى العريش عن ربط ويركوا عليهم لا استقلال تكسبهم . والرابع بتاريخ ٢٥ ربيع أول سنة ٩٩ و ١٥ مايو سنة ٨٢ صدر أمر نظارة المالية لمحافظة العريش فى ضرائب الاطيان والنخيل بالكلية ، تأييدا لأمر المالية السابق صدوره فى سنة ٩٥ والامر العالى الصادر للداخلية فى ١٩ جمادى سنة ١٢٩٣ نمرة ١٠٢ ، وهذه الاوامر قد نصّ عليها فى كتاب الضرائب والاطيان للقطر المصرى (فصل ثانى عشر ص ١٩٩) .



الخاتمة

عبدالوهاب بك سليمان خطابي

رجل من أفاضل الرجال ، وعضو من أعضاء مجلس النواب المبرزين ، ومصرى من أولئك القلائل الذين لم تستطع المادة وسلطانها أن تغريه ، ولم يستطع الظلم والطغيان أن يحيداه عن طريقه القويم . رجل عاش آخذا على نفسه العهد فى المحافظة على كيان منطقة سينا - التى مثلها فى الجمعية العمومية ومجلس النواب - وفى محاربة الظلم والاستبداد ، وفى محو العبودية التى اشتدت آنذاك . أمضى حياته كلها فى كفاح ونضال وعمل مستمر ، إلى أن وفق فى النهاية أن يرفع صوت الحق عاليا مدويا ، وأن يرفع علم النصر خفاقا معلنا قوة مصر ، مندداً بوطنية أهلها . صمد للاضطهاد والنفى والتشريد ، حيث لاقى الكثير فى هذا السجن الذى ارادوا به أن تخمد الوطنية المتأججة فى نفسه ، فلم يتأثر بما عرضوه عليه من مال وسلطان ليتقهقر عما أراده لبلاده من خير واصلاح .

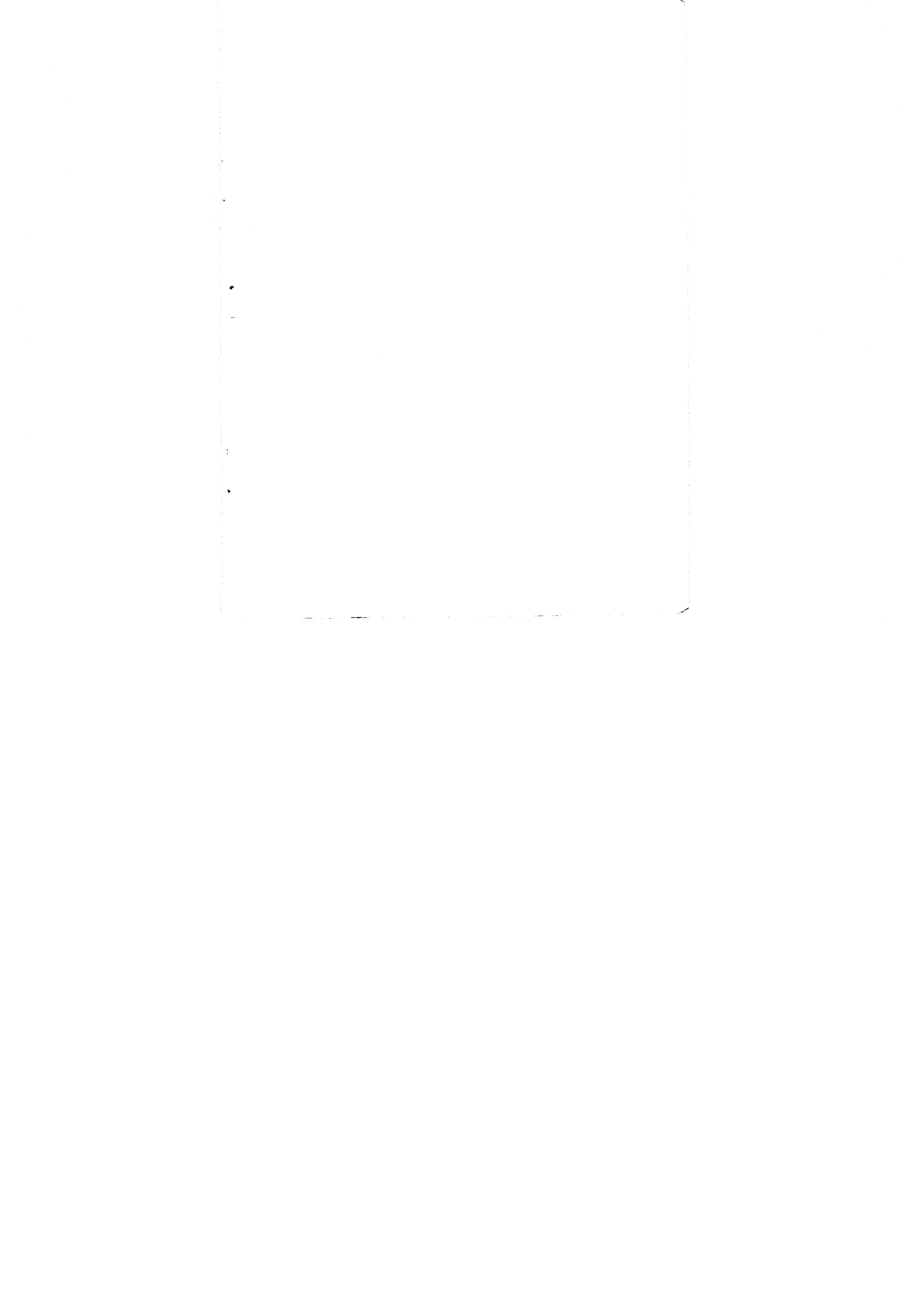
وإنى اليوم لمغتبط أشد الاغتباط ، إذ تهيأت الظروف للاستاذ محمد عبدالوهاب خطابى لأن يجمع تلك اللمحات الوطنية عن حياة والده وجهاده ، لتكون مثالا للساسة والنواب فى العصر الحاضر ، وهديا يسيرون عليه ، ونبراسا يهتدون به ، فلقد ضرب مثلا رائعا فى الاخلاص والتضحية وحب الوطن ، فحفظ له التاريخ هذا الاخلاص ، وسطر أعماله المجيدة بمداد الخلود على صفحات الزمن .

أيا ساسة الجيل ، ونواب الأمة ، اعلموا أن سلفكم قد مهدوا لكم الطريق وعبدوه ، معرضين حياتهم للخطر ، باذلين أرواحهم رخيصة فى سبيل الوطن ، فهيا امضوا فى هذا الطريق حتى تصلوا إلى ماتبغيه جميعا لمصر من تقدم وهناء ، وعز ورفاهية ، فى ظل برلمان يجمع نوابا وشيوخا غيورين على صالح مصر ، ساهرين على راحة أهلها .

وياشباب مصر ، ياساستها فى المستقبل ، لتكونوا أكثر وطنية واخلاصا ممن سبقوكم ، ولتضربوا أمثلة النزاهة ، ولتحافظوا على حرية الرأى ، ولتسرعوا بركاب المدنية ، ولتعلموا أن مصر تنتظر منكم أكثر مما كسبت من سلفكم ؟

جمال عبدالوهاب

كلية الآداب – جامعة فؤاد الأول



الفهرس